

Distr.
GENERAL

A/52/293
20 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٤٦/٥١ جيم المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تخفيف حدة التوترات والصراعات في وسط افريقيا ومواصلة الحد من الأسلحة وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في تلك المنطقة دون الإقليمية. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام، تحقيقا لهذه الغاية وبعد التأكيد على تأييدها لبرنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، أن يواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تلك اللجنة وأن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويركز هذا التقرير على أنشطة اللجنة الدائمة منذ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦، وهو تاريخ تقديم تقرير الأمين العام الأخير إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين (A/51/287).

٢ - ومما شجعني، في وقت واصلت فيه شعوب وسط افريقيا دفع ثمن غال لانعدام الاستقرار السياسي وللصراع خلال الفترة موضوع التقرير، أن أرى دول وسط افريقيا نفسها تزداد استعدادا وتصميما لتكثيف جهودها من أجل الحيلولة دون نشوب مزيد من القلاقل في منطقتها دون الإقليمية وتعمل على تحقيق السلم المستدام.

٣ - فقد أدركت بلدان وسط افريقيا أن السلم في منطقتها لا يفرض من الخارج وأصبحت على نحو متزايد تتشاور فيما بينها واشتركت في عدة جهود مبذولة على مختلف الصعد لمعالجة التهديدات الموجهة لسلم المنطقة دون الإقليمية وأمنها.

* A/52/150 و Corr.1.

٤ - وقد تابعت الأمم المتحدة هذه الجهود وأيدتها. وعقد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة اجتماعا استثنائيا على مستوى القمة في برازافيل يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لدراسة الأزمات المتواصلة في منطقة البحيرات الكبرى من افريقيا الوسطى، ولا سيما في زائير* (أنظر S/1996/1006، المرفق). وقام السيد أليون بلوندين ببي، الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، بتمثيل سلفي في ذلك الاجتماع.

٥ - وقمت، خلال أول مهمة رسمية أضطلع بها في افريقيا بَعِيد تسلمي مهام منصبني كأمين عام، بحضور اجتماع القمة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، المعقود في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧ في لومي لمعالجة الأزمة في زائير. ودعوت إلى المفاوضات السلمية والحوار وشددت على أهمية الالتزام الشديد بالسلام الدائم وإعادة البناء على أساس الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما أرسلت السيد محمد سحنون، ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى لبيرفيل ليمثلي في اجتماع قمة إقليمي نظمه هناك في ٨ أيار/مايو الرئيس الحاج عمر بونغو بهدف التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة الزائيرية.

٦ - وفي هذه الأثناء، اجتمعت في نيويورك في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ مع السيد ديستان - أرسين تساتي - بونغو وزير خارجية الكونغو، الذي قدم إلي، بوصفه رئيس مكتب اللجنة الاستشارية الدائمة، تقريرا عن برنامج عمل اللجنة بما في ذلك، على وجه الخصوص، الخطط الموضوعة من أجل عقد مؤتمر دون إقليمي موضوعه "المؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط افريقيا". وعبرت عن تأييدي للمبادرة، التي اعتبرتتها فرصة مفيدة لتعزيز احترام سيادة القانون في بلدان وسط افريقيا وللمساهمة بالتالي في استقرار المنطقة دون الإقليمية. وكان من المقرر، مبدئيا، عقد المؤتمر في برازافيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل إلا أنه أجل في نهاية المطاف إلى موعد لاحق يحدده مكتب اللجنة، وذلك بسبب الوضع الحرج يومئذ في زائير المجاورة.

٧ - وعلاوة على ذلك، طلبت من السيد سحنون، استجابة لدعوة من حكومة غابون، أن يمثلني في الاجتماع الوزاري التاسع للجنة، الذي عقد في لبيرفيل في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وأن يدلي ببيان نيابة عني. وخلال ذلك الاجتماع، الذي رأسه السيد بولان أوبامي نغويما، رئيس وزراء ورئيس حكومة غابون، انتخبت للجنة الاستشارية الدائمة أعضاء جدد لمكتبها، كما يلي: الرئيس: غابون؛ والنائب الأول للرئيس: أنغولا؛ والنائب الثاني للرئيس: تشاد؛ والمقرر: بوروندي. وواصلت الأمانة العامة تقديم الدعم الفني والتنظيمي لمختلف أنشطة اللجنة، بما في ذلك مؤتمر قمة برازافيل المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ والاجتماع الوزاري المعقود في لبيرفيل في تموز/يوليه ١٩٩٧.

* بعثت الدولة العضو المعروفة سابقا باسم "زائير" رسالة إلى الأمانة العامة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ تعلمها فيها أن اسم الدولة أصبح "جمهورية الكونغو الديمقراطية" منذ ٧ أيار/مايو.

ثانيا - أعمال الاجتماع الوزاري الذي عقدته اللجنة في

عام ١٩٩٧

٨ - سادت مشاعر القلق إزاء استمرار التوتر والأعمال العدائية في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الصراع الجاري في الكونغو وعملية السلام في جمهورية افريقيا الوسطى، في الاجتماع الوزاري التاسع للجنة الذي اشتركت فيه ١٠ دول أعضاء من أصل ١١، وغابت عنه رواندا.

٩ - وبينما شجب المشتركون في الاجتماع أعمال العنف التي واصلت الانتشار في المنطقة حسبما أظهر نشوب الأعمال العدائية المسلحة في برازافيل في حزيران/يونيه ١٩٩٧، رحبوا بما اعتبروه تحسنا ايجابيا مشجعا في عدد من دول وسط افريقيا الأخرى. وفي هذا الصدد، رحبوا على وجه الخصوص، بعودة الهدوء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالرفع الجزئي للحظر المفروض على بوروندي. ودعا الاجتماع أيضا إلى إلغاء الجزاءات المفروضة على بوروندي وإلى الشروع في عمليات لحفظ السلام في الكونغو وجمهورية افريقيا الوسطى للمساعدة على فض الصراعات هناك.

١٠ - وفضلا عن دراسة السبل والوسائل الناجعة لحل الأزمات القائمة، ناقش المندوبون مفصلا سبل منع نشوب الصراعات أصلا. وشددوا على أن الوقاية أنجع وأيسر، بل أرخص كثيرا، من محاولة إدارة الأزمات أو حلها بعد تدهورها إلى صدامات مسلحة. ولهذا، طالب المندوبون باتخاذ إجراءات ملموسة وفي أقرب وقت ممكن لإنشاء آلية الإنذار المبكر لوسط افريقيا التي قرر رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة المعقودين في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في ياوندي وبرازافيل على التوالي، إنشاءها برعاية اللجنة الاستشارية الدائمة، ولضمان فعالية عملها.

١١ - كما دعا الاجتماع الوزاري إلى اتخاذ إجراءات فعالة ضد العمليات غير المشروعة المنطوية على نقل السلاح وتداوله في وسط افريقيا، وذلك كوسيلة من وسائل منع نشوب الصراعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية. وشدد المندوبون في هذا الصدد على ضرورة إيلاء الاهتمام لمسألة تقليص القوات المسلحة، وذلك اضافة إلى الحد من الأسلحة. وحثوا، في هذا الصدد، على تقديم دعم دولي للبرامج التي شرعت فيها دول وسط افريقيا ذاتها لإعادة تدريب مقاتليها المسرحين تيسيرا لإعادة دمجهم في الحياة المدنية.

١٢ - وأقر المجتمعون، مرة أخرى، بفائدة التدابير الفعالة لبناء الثقة بين دول وسط افريقيا في مجال الأمن كوسيلة من وسائل تعزيز التعاون بين الدول الذي يعتبر أساسيا لتحقيق أي تقدم ذي معنى في اتجاه إرساء السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة دون الإقليمية. وناشد المجتمعون جميع الدول الأعضاء في اللجنة أن توقع على ميثاق عدم الاعتداء وأن تتقيد بكامل أحكامه. كما اتفقوا على أن من شأن عقد الاجتماعات المنتظمة بين كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين لبلدانهم، فضلا عن تنظيم للتدريبات والدوريات العسكرية المشتركة والاشتراك في عمليات السلام دون الإقليمية أو الإقليمية أن تساهم لا في

مجرد معالجة شواغل محددة كمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والمساعدة على فض صراعات معينة، بل أن تسهم كذلك في تعزيز الشفافية والثقة عموماً بين دول وسط أفريقيا.

١٣ - وكرر المشتركون رأيهم القائل بأنه وإن كانت مسؤولية حل المشاكل السياسية والأمنية للمنطقة دون الإقليمية تقع في المقام الأول على عاتق كل من بلدانهم المعنية فمن شأن الدعم من قبل المجتمع الدولي ككل أن يساهم في ضمان استمرار نجاح الجهود السلمية المختلفة. وعلى ضوء ذلك، تبادل المشتركون الآراء مع ممثلي أربع دول أعضاء في مجلس الأمن بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين المجلس ودول وسط أفريقيا في مجال المحافظة على السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وكانت الحكومة المضيفة قد وجهت الدعوة إلى الأعضاء الدائمين لحضور الاجتماع الوزاري التاسع.

١٤ - وخلال الاجتماع، شدد ممثلو الدول الأربع الدائمة العضوية في مجلس الأمن (لم ترسل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ممثلاً عنها)، على وجه الخصوص، على أهمية الجهود الوقائية في الحيلولة دون نشوب صراعات مسلحة في المنطقة دون الإقليمية، وعرضوا الخطوط العريضة للتدابير والبرامج التي شرعت فيها بلدانهم لدعم جهود السلام في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد أبلغ مندوبا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المشتركين ببرنامج إستهل بالاشتراك مع المملكة المتحدة يستهدف تعزيز قدرة الدول الإفريقية على الاشتراك بفعالية أشد في عمليات السلام في المنطقة.

١٥ - وناشدت الدول الأعضاء في اللجنة المجتمع الدولي أن يدعم مختلف الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، مبادرتها لإنشاء آلية إنذار مبكر دون إقليمية في ليبرفيل بهدف منع نشوب صراعات مسلحة في وسط أفريقيا مستقبلاً.

ثالثاً - برامج الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ وأنشطتها التي تتطلب

مساهمات طوعية

١٦ - وافقت اللجنة، في اجتماعها الوزاري التاسع، على تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة خلال الجزء المتبقي من عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨ (انظر مرفق الوثيقة A/52/283-S/1997/644، للاطلاع على التقرير الكامل عن الاجتماع الوزاري التاسع للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا). وسيجري تمويل هذه الأنشطة من المساهمات الطوعية. ويذكر أن الأمين العام أنشأ في آذار/مارس ١٩٩٦، بناء على طلب من الجمعية العامة، صندوقاً استئمانيًا في الأمانة العامة لاستلام مساهمات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قد ترغب في دعم برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة. وتشمل البرامج والأنشطة المحددة التي أقرتها اللجنة للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ ما يلي:

(أ) إنشاء وتشغيل آلية إنذار مبكر لوسط أفريقيا (قرر أعضاء اللجنة إنشاء الآلية في ليبرفيل في أقرب فرصة، وقبل نهاية عام ١٩٩٧ إن أمكن)؛

(ب) الشروع في برامج لإعادة تدريب الجنود المسرحين وإعادة دمجهم في الحياة المدنية؛

(ج) مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات في المنطقة دون الإقليمية؛

(د) تنظيم حلقات تدريبية لتعزيز قدرة دول وسط افريقيا على الاشتراك في عمليات السلام (عقدت أولى هذه الحلقات لدول وسط افريقيا، بتمويل من حكومة اليابان، في ياوندي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛

(هـ) تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة لأجل عمليات السلام؛

(و) تنظيم حلقات دراسية وبرامج توعية عن سلامة الحكم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للأفراد العسكريين والأمنيين في دول وسط افريقيا؛

(ز) عقد مؤتمر دون إقليمي موضوعه "المؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط افريقيا" (عرضت حكومة غينيا الاستوائية استضافة المؤتمر، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، رهنا بتوافر المساهمات الطوعية).

رابعا - الجوانب الإدارية والمالية

١٧ - لعل الدول الأعضاء تتذكر أن اللجنة كانت في البداية تعقد اجتماعين وزاريين سنويا بتمويل من الميزانية العادية بهدف تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عملها. إلا أنها لم تعقد سوى اجتماعا سنويا واحدا في كل من عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧، بسبب الأزمة المالية. وفي الاجتماع الوزاري التاسع للجنة، طالبت الدول الأعضاء بإعادة العمل بالترتيب القاضي بعقد اجتماعين وزاريين سنويا لتلبية الحاجة المتزايدة لإجراء مناقشات ولبذل جهود أخرى لمعالجة الأزمات المستمرة في المنطقة دون الإقليمية.

١٨ - وإنني أعتزم هذه الفرصة لكي أعبر عن امتنان الأمم المتحدة وتقديرها للدول التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للجنة ولأناشد مرة أخرى جميع الدول، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تواصل، بل وأن تزيد، دعمها للجهود القيمة التي تبذلها اللجنة من أجل تعزيز الثقة والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية المتفجرة. كما أود أن أشكر حكومة غابون على المساهمة الهامة التي قدمتها، بتيسيرها دعوة الاجتماع الوزاري التاسع إلى الانعقاد في لبيرفيل دون أية مشاكل.

خامسا - استنتاجات وملاحظات

١٩ - ما زال وسط افريقيا منطقة حافلة بالقلق والمعاناة. إلا أنها أيضا من أغنى المناطق دون الإقليمية في القارة، بما حظيت به من خيارات وشعوب نابضة بالحياة تتعطش لتحقيق حياة أفضل. إلا أن بلوغ هذا الهدف لا يمكن أن يتم إلا في جو من السلم الدائم، يتوقف بدوره على إرادة دول المنطقة دون الإقليمية وشعوبها.

٢٠ - وقد رحب المجتمع الدولي، خلال الفترة قيد الاستعراض، بعودة الاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي تترتب عليه آثار هائلة بالنسبة لتحقيق السلم والتقدم على نطاق أعم على الصعيد دون الإقليمي. إلا أن هذا قابله اندلاع العنف السياسي في جمهورية الكونغو المجاورة، حيث ما زالت الحالة غير مستقرة على الرغم من جهود الوساطة الدولية الحثيثة التي يقودها الرئيس بونغو بالتعاون مع السيد سحنون الموفد الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية معا.

٢١ - ولكنني على الرغم من النكسة التي شهدتها برازافيل واستمرار التوتر في منطقة البحيرات الكبرى وفي عدد من الدول الأخرى في وسط افريقيا، أشيد بالجهود التي تبذلها دول وسط افريقيا من أجل التوصل إلى حلول سلمية لأزمات المنطقة وتعزيز الانسجام داخل الدول وفيما بينها على أساس من سلامة الحكم وسيادة القانون والاحترام المتبادل. وإذا كانت المساعدات الخارجية مفيدة فإنه لا بديل عن العمل الدؤوب من جانب الأطراف المعنية مباشرة.

٢٢ - ومرة أخرى، أثبتت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية الدائمة في عام ١٩٩٧ أهمية مثل هذه الآلية. وإن من شأن الاتفاقات التي توصل إليها أعضاء اللجنة لإنشاء آلية إنذار مبكر دون إقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، ولإعادة تدريب الجنود المسرحين بهدف إعدادهم للحياة المدنية، ولتعزيز قدرة دول وسط افريقيا على زيادة فعالية اشتراكها في بعثات السلام بالمنطقة مستقبلا، أن تساهم إن نفذت، مساهمة كبيرة في الجهود المتواصلة الهادفة إلى وضع حد لويلات العنف والدمار والمعاناة في المنطقة دون الإقليمية. وإنني أرحب أيضا بتزايد اهتمام هذه الدول بقضايا الديمقراطية التشاركية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كجزء من استراتيجية للسلام الدائم.

٢٣ - ولقد أيدت الجمعية العامة جهود اللجنة بقوة، منذ البداية. فاللجنة محفل للحوار ولبناء الثقة في منطقة قابلة للانفجار إلى أقصى الحدود. وقد برهنت اللجنة على إحساسها الشديد بالمسؤولية، وعلى جديتها في طريقة معالجتها لقضايا وتحديات حساسة ودقيقة. وهي جديرة بأن تظل تحظى بتأييد المجتمع الدولي وتشجيعه. وإنني، في هذا الصدد، أناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل أن يساهموا بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المنشأ للمساعدة على تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وكما سيكون مؤسفا حقا لو تركت التدابير الهامة التي اعتمدها اللجنة في مجال بناء الثقة دون تنفيذ لمجرد نقص التمويل.
